جمهورية مصر العربية

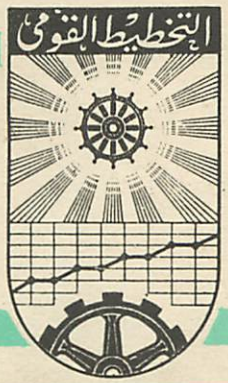

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٧٦)

متابعة قطاع الاستهلاك

د . عبد القادر حمزة

ديسمبر ١٩٨٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

مقدمة :

ان عملية المتابعة هى ليست الاكتفاء برصد الانحراف وتحديد سببه ، بل تمتد الى معرفه تأثير ذلك ودراسة اثره على باقى مكونات الخطه .

فالمتابعة يجب ان تتناول كافه الوحدات الاقتصادية وهى تعتبر الاساس لتكوين قاعدة بيانات تخطيطية صحيحة لكن الشئ الملزم لعملية المتابعة لخطه معينه هو الالتزام بالتعريفات الواردة والموجودة بالخطة الامر الذى يستدعى اعداد البيانات حسب المفاهيم والتعريفات والاهداف الموجودة بالخطة .

وتقارير المتابعة تساعد فى التقييم النهائى للخطه ويستهدف هذا التقيم فى الاساس اعطاء فكرة عن ماامكن تحقيقيه فعلا مع مقارنه بالاهداف الموضوعه بالخطة . وهنا يمكن القول بأنه من الضرورى عند وضع خطه موضع التنفيذ لابد ان يرتبط بها وضع نظام للمتابعه للتعرف على مدى واقعية الاهداف الموضوعة واتساقها .

أى ان المتابعة فى نظامها تهدف بالدرجة الاولى الى التعرف على المشاكل التى تصاحب تنفيذ الخطه سواء كان ذلك من ناحية ارتباط المتغيرات الهامه بعضها ببعض او تحديد او ضاع غير مرئية عند وضع الخطه وهو بذلك تساعد المخطط فى وضع خطط مستقبلية اكبر واقعية .

ونظام المتابعة موضوع بداء مع اعداد الخطه الخمسية الأولى الا أنه بعد الخطه الخمسيه الاولى اخذ هذا النظام يقل دوره وذلك لعدم وجود خطط حقيقيه بعد الخطه الاولى الامر الذى ادى الى تقليص دور المتابعة وخروجها عن الهدف الحقيقى لها حتى اصبحت عملية جمع معلومات بطريقة او بأخرى لاعداد جداول تبين ماهو مستهدف وماتم تحقيقه دون التعليق عن ذكر سبب الانحرافات ولذلك اصبح الجزء الذى كتب عن المتابعة فى هذا الصدد لايصلح لان يكون مرجعا لانه جزء من عملية التخطيط وليس موضوع من منفصل فانه اذا غاب التخطيط غايت المتابعة الحقيقية .

وعموما يجب ترجم فكرة المتابعة من مفهومها والسيرفيه حتى يتم وضع نظام متكامل يمكن المخطط والعاملين فى جهاز التخطيط من وجود نظام يساعدهم على وضع الخطط مستقبلا فان المتابعة والتخطيط جزء لايتجزأ .

٢ - متابعة قطـــاع الاستهلاك

مما لاشك فيه ان هدف أى خطه هو رفع مستوى المعيشة بقدر يسمح لكل فرد من افراد المجتمع من الحصول على المقومات الاساسية للحياة وهى تتمثل فى الوسائل المادية التى تستخدم فى اشباع الحاجات الانسانيسة اشباعا مباشرا . أى ان الاستهلاك النهائى يعتبر غايه النشاط الاقتصـــادى ويعرف انه استخدام مختلف السلع والخدمات الاقتصادية فى اشباع حاجات الافراد والجماعات المتعدده ولما كانت الموارد نادره والحاجات متعدده كان لابد من تخطيط ومتابعه الاستهلاك اى وضع موازييـن له بما يحقق اقصى قدر من الاشباع مع السعى الدائب لرفع مستواه وللاستهلاك النهائى تقسيمات عده اهمها : الاستهلاك الخاص والعام اى استهلاك الافراد والحكومة (وفقا لنوعية المستهلك) أو استهلاك سلعى وخدمى وفقا لنوعية المورد محل الاستهلاك او يمكن تقسيمه جغرافيا فى الريف والحضر باعتبـار انه النمط الاستهلاكى لكل منها وليد الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصه بهما ... وهنا يجب التفرقـة بين :

١ - سلع استهلاكية عادية .
٢ - سلع استهلاكية معمره .
٣ - سلع استهلاكية ضرورية وسلع استهلاكية كمالية .

وفى هذا القطاع نرى ان القطاع الخاص يلعب فيه دورا اساسيا حيث ان سيادة الظروف الاحتكارية تلعب دورا كبيرا على اسواق الاستهلاك لكثير من السلع الاساسية بما يخل من اهداف الاستهـــلاك كذلك فان السيادة الاحتكارية تلعب دورا فى تحديد الاسعار لبعض السلع التى تقوم باستيرادهـــا وتوجه مباشرة الى الاستهلاك النهائى .

ان دور القطاع الخاص اخذ ينمو من سنه الى اخرى وكما ورد فى الخطه الخمسية نرى انه يمثـــل ٢٥٪ من اجمالى الانتاج الكلى . كما انه فى هذا القطاع لايوجد اى تفرقه بين المخزون والمستهلـــك فانه يقوم باستيراد سلع معينه تسجل على انها سلع استهلاكية تستخدم للاستهلاك خلال فترة معينه غير ان هذا المستورد يخزن لتوزيعه فى فترات تخرج عن الفترة التى سجلت فيها الامر الذى يعطى بيانات مضلله وغير حقيقية عن قيمه ماتم استهلاكه خلال فترة معينه وقيمه ماخزن من هذه السلعه .

لذلك يجب التنسيق بين المخزون السلعي لهذا القطاع والمستهلك فعلا ولكن نرى ان الذى يحدث هو اقتراض ثبات المخزون السلعى فى أول وآخر المده كذلك يجب تعريف وتحديد ماهو المقصود برصد المخزون السلعي المتراكم من السلع الاستهلاكية ؟ومن المعلوم ان دور هذا القطاع ايضا لاينحصر فى السلع الاستهلاكية لاشباع الحاجات ولكن ايضا فى استيراد بعض السلع غير الضرورية وكذلك فى تقديم الخدمات (كاالسلع المعمره ـ المدارس الخاصه ـ نقل ومواصلات .... الخ) .

كما ان هناك القطاع الخاص المشترك الذى بدأيلعب دورا اساسيا ايضافى الاستهلاك كما ان الدوله لاتلزم هذا القطاع باعطاء أى بيانات عن إنتاجه أو مخزونه أو وارداته وذلك حسب القانون ٤٣ لسنه ٧٤ .

١ ـ وللمتابعه عموما أدوار هى متابعة سابقه تساهم وتساعد على وضع الخطه .

٢ ـ متابعة حاليه تركز على متابعة الخطه وكشف النواحى المختلفه والاختناقات لتعديل وتصحيح المسار .

٣ ـ متابعة مستقبلية / لمعرفه تحقيق الاستراتيجية لفترات ابعد من الخطه (دراسة موارد مثلا) .

والمتابعه عموما يجب ان لاتركز على البيانات المطلوبه فقط ولكن يجب التركيز على :ـ

١ ـ دورة المتابعه (ربع سنوية ـ سنوية) .

٢ ـ المستوى المطلوب للمتابعة (أى درجة التفضيل) .

٣ ـ العلاقات بين الاجزاء المختلفه (وهذا يساهم فى اعداد نموذج البدايه العام للخطه للعام الثانى منها) .

٤ ـ توحيد المفاهيم العامه .

٥ ـ تحديد التعريفات الهامه والاساسية .

٦ ـ اعداد علاقات تأخذ فى الاعتبار التنسيق بين المتغيرات .

٧ ـ اعداد وسائل فنيه وطرق حديثه لجمع المعلومات واستخدامها وسرعة وصولها ودقتها .

٨ ـ تحديد وحدات اساسيه يختص كل منها بمتابعه قطاع معين من قطاعات الاقتصاد القومى

٩ ـ تحليل ودراسة السياسات المقترحه فى الخطه ومؤ دامتهـا مع الاهداف العامه .

١٠ ـ تعديل الخطـــة .

هذا ويمكن القول بان النظام القائم حاليا للمتابعه تناس دوره فى المتابعه وذلك عـــن طريق عدم القيام بتجديد تام للتعاريف والمصطلحات التى يجب امداد الجهات والوحدا ت الادارية بها وأنه من فترة لاخرى يقوم بتبسيط الاستمارات المرسله الى هذه الوحدات د و ن تعديل للمفاهيم والتعريفات المطلوبه وكان يجب ان تكون العملية تبادلية بين هذه الوحـدات (التنسيق) أى بيانات عن انتاجه او مخزون او وارداته وذلك وذلك حسب القانون ٤٣ لسنـــة ١٩٧٤ .

وهذا القطاع يبلغ حجم فى بعض السلع نسب تفوق ٩٠٪ فمثلا (المياه الغازيه حوالى اكثـر من ٧٠٪) فى الاثاث الخشبى اكثر من ٩٠٪ وان معظم هذه السلع تقوم الوزارة بتقديرها وذلـــك لعدم ورود بيانات عنها (انتاج ـ استهلاك ـ مخزون) لانه لا يوجد الزام لهذا القطاع الخـــاص حسب القانون ٤٣ باعطاء بيانات ولذلك تقوم الشعبه المركزية للصناعه بوزارة التخطيط بتقديـــر بيانات القطاع الخاص وكانت وزارة الصناعه تمد الوزاره بهذا البيان قبل ذلك ولكن توقفت بعـــد صدور هذا القانون وذلك على الرغم من ان القطاع الخاص المشترك له وزن كبير فى بعض السلـــع قد يبلـــغ ١٠٠٪ .

٣ ـ ما استهدفته الخطه الخمسيه فى قطاع الاستهلاك

لقد استهدفت الخطه الخمسيه ان اجمالى الاستهلاك فى سنه ٨٦/٨٧ يمثل ٧٦ر مـــن اجمالى الناتج المحلى بسعر السوق ٨٦/٨٧ وهو مقسم كالتالى :ـ

استهلاك نهائى خاص	٥٩ر٪	المجموع ٧٦ر٪
استهلاك حكومى	١٧ر٪	

بينما هذا الاستهلاك يمثل فى سنه الاساس ٨٢/٨١ ٧ر٨٧٪ من اجمالى الناتج المحلى مقسم كالتالى :—

استهلاك نهائى خاص	٢ر٧٠٪	٧ر٨٧٪
استهلاك حكومى	٥ر١٧٪	

أى ان نسبه الاستهلاك الى الناتج المحلى الاجمالى يجب ان تقل من سنه الى اخرى وكانت العلاقه بين الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق هى :—

	٨٢/٨١	٨٧/٨٦
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق بالمليار جنيه	٧ر٢٠	٣ر٣١
الانفاق الاستهلاكى الخاص	٦ر١٤	٦ر١٨
الانفاق الاستهلاكى الحكومى	٦ر٣	٣ر٥

هذا مع العلم بأن وزارة التخطيط قد قامت بنشر تقديرات للاستهلاك فى سنه ٨١/٢/١٩٨٢ وهى تختلف كثيرا عن هذا الرقم (بحث منشور فى ابريل ٨٣) عن تقديرات الاستهلاك العائلى عن طريق المقارنة بين ميزانية الاسره والتدفقات السلعية فكان التقدير من بحث ميزانية الاسره هو ٣ر٩١٢٣ مليون جنيه لسنه ٨٢/٨١ بينما كان عن طريق التدفقات السلعية هو ٠٨٩ر١٤ وتم تصحيحة اخيرا الى ٠٠٠ر١٥ عن نفس السنه الامر الذى يوضح ان هناك فرق كبير بين التقديرين وكذلك مع ماهو موجود بالخطه هذا مع العلم بأن تقديرات الخطة للاستهلاك قد بنيت على اساس تقديرات سنه ١٩٧٥ كما لوضحت بذلك شعبه الاستهلاك بالوزارة ٠

— وفى تقديرات بحث ميزانية الاسره للاستهلاك فان البحث يعتمد فى الاساس على عينه من المجتمع (ريف وحضر) حيث يتم دراسة انفاق هذه العينه حسب فئات الانفاق :

— حسب التوزيع على المحافظات ٠

— حسب مهنه رب الاسره ٠

ثم يتم بعد ذلك الحصول على اجمالى الانفاق لهذه العينه • تعمم هذه العينـــه لاستخـــــراج :

- مستوى نصيب الفرد على مستوى المجموعات السلعيه •
- كذلك التوزيع الجغرافى للاستهلاك محافظات ثم التعميم على مستوى الجمهوريه وهنا يجب ملاحظه التالى

١ - انه اذا كان هناك خطأ فى العينه فان هذا الخطأ يعمم على مســـتوى الجمهورية لذلك يجب التأكد من العينه تماما ومدى شمولها وعدم وجود أى خطأ بهـــــا أى انه •

٢ - وفقا لبحث ميزانية الاسره : ويتم تبقا لعينه من الاسر فى الريف والحضـر مع استقراء انفاقها على مختلف السلع والخدمات موزعه على المحافظات او حسب مهنه رب الاسره •••• وبعد استخراج متوسط نصيب الفرد يعمـــم على سكان الجمهورية بما يعطى صورة اجمالية قربت او بعدت عن الواقـــــع •

وهذا الاسلوب فى اعتقادنا يمكن استخدامه فى مجتمع تغيب فيـــــه الاحصاءات المختلفه من عناصر الاستهلاك او تتعدد بالدرجة التـــى يصعب حصرها وحيث لاتهمين للدوله •

يمكن الحصول على تقدير الاستهلاك الخاص باضافه (الاستهلاك السلعى النهائى - الاستهلاك السلعى الحكومى) الى استهلاك الافراد من الخدمات على اصدار هذه الاحصاءات وان كانت هناك مؤشرات يمكن استخدامها من بحث ميزانية الاسرة كنسب التوزيع الجغرافـــى او الاقليمى ونسب الاستهلاك فى الحضر والريف - فئات الانفاق الا انه اجمالا لايؤخذ عليه :-

١ ـ يعتبر بحث ميزانية الاسره نقطه استاتيكية تتم كل فتره زمنية متباعده (٧ سنوات فى البحثين الاخرين ٧٤/١٩٧٥ ، ٨١/١٩٨٢) فقد تكون هناك وفرة فى سلعة معينه او قصورا فى عرض سلعه اخرى او سياسيه مالية او خيريه تؤثر على سلوك المستهلك فى العام الذى يجرى فيه البحث ثم تتغير فى الاعوام الثالثه التى يعم فيها البحث فكأننا هنا نفرض الواقع الذى جرى فى عام البحث على الاعوام او الفترات الزمنية الاخرى .

٢ ـ البحث قاصر على عينه ولا يصح التعميم خاصه وان هناك نسبه خطأ ليست بالهينه قد تتجاوز فى اعتقادنا الـ ٣٠٪ لاسباب عديدة تتعلق بالمستهلك من حيث الخوف بالادلاء بالبيانات كامله (للحد) او الادلاء ببيانات اكثر من الواقع (المباهاه) أو عدم الشرعية (الانفاق على المخدرات) او السريه (المبالغ المدخرة) او الاسباب تتعلق بتفريغ البيانات نفسها من حيث سقوط او سهو فى تسجيلها .

٣ ـ ان قطاع العينه فى الريف او الحضر كبير بحيث يتسم بعدم التجانس فى الانفاق اذ انه يجب ان يؤخذ الفئات الاجتماعية المتجانسه ففى الاتحاد السوفيتى يغير بحث ميزانية الاسره لكافه الفئات الاجتماعية (فلاحين ـ عمال ـ مثقفين) فقد يكون التعميم هنا اقل خطأ .

٤ ـ يمكن استطلاع مدى صحه بحث ميزانية الاسره بمقارنه متوسط انفاق الفرد فيه بمتوسط دخل الفرد الممكن التصرف فيه .

٥ ـ ليس هناك فصلا واضحا بين المجموعات السلعية والخدميه المختلفه .

وقد اجريت بالشعبه محاولة لتصحيح رقم الذره الشمامية والرفيعه عن طريق بحث ميزانية الاسره باعتبار ان متوسط الاستهلاك الفرد فى كل من الريف والحضر هو واقع

مايستهلكه الافراد بعد تعميمه على السكان المقيمين ومن منطلق ان معظم المستهلك من الذره الشاميه والرفيعه يمثل استهلاكا غير آدمى او غذاء لغير الانسان الا انه كان مشارا للانتقاد لانخفاضه لذا يجب ان يعاد النظر فى هذا التصحيح للاعتبارات الآتيه :—

١ — ان سعر الذره الشاميه اكبر من سعر القمح بكثير (قد تبلغ النسبه ١٤٥٪) .

٢ — الذره الصفراء هى المستخدمه كغذاء للدواجن فى الريف لرخص سعرها عن الذرة الشاميه ولارتفاع نسبه البروتين بها .

٣ — ان الفلاحه المصرية لايمكن ان تلقى بالذره الشامية للدواجن الا تحت ظروف قهرية كعدم توافر البدائل .

٤ — لايسهل فرد اوضح الخبز فى الريف الا اذا خلط بدقيق الذره بنسبه تتراوح من $\frac{1}{2}$ الى ثلث الكمية بل ان الخبز يصنع احيانا بكامله من الذره الشامية .

٥ — لوجود طوابير على الخبز فى المدن اصبحت القرى التى تلامس اطراف المدن تقوم الان بصنع خبزها مما يضطرها الى استهلاك كميات اكبر من ذى قبل من الذرة الشامية .

وان كانت مؤسسه الدواجن تستأثر بنسبه ٢٠٪ من الذرة الشامية الا ان باقى الكمية المستهلكة بحصروتنا هز الاربعملايين من الاطنان هى اساس الغذاء خاصة فى الريف المصرى وتدفع الدولة نقدا اجنبيا فى سبيل سد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك من الذره والذى يعد من سلع الاستهلاك الرئيسية — ولو كان يستهلك منظمه فى الغذاء الحيوانى لكانت الثروة اوفى اوفر من ذلك بكثير .

تقدير الاستهلاك النهائى (الموازين السلعيه)

يتم تقدير الاستهلاك النهائى باكثر من اسلوب اهمها : —

١ — وفقا لمعادلة الاستهلاك المعروفه وهى :

الاستهلاك النهائى من السلعه = الانتاج + الواردات — الصادرات + مخزون اول المدة — مخزون اخر المدة — الناقدو

والغذاء الحيوانى فى حالة السلع الزراعية ـ الاستهلاك الوسيط من السلعة

وهذا الاسلوب هو اكثر شيوعا والاقرب الى الحقيقه وهو المتبع فى اعداد الموازين السلعية المختلف الموارد بل لعله الاكثر ديناميكية وتطورا على الواقع والعوامل المؤثرة فى سلوك المستهلك وباضافة استهلاك الافراد والحكومة من الخدمات يمكن الحصول على رقم الاستهلاك التام ٠

وهنا كانت الشكوى من شعبه الاستهلاك عن التالى :ـ

أولا : ان عناصر هذه المعادله قلما تتوافر لدى الشعبه فالمخزون مثلا لايمكن الحصول عليه مطلقا فيما عدا السلع التموينيه التى تشرف على توزيعها واستيرادها وزارة التموين وذلك عن طريق النشره السنوية التى تصدرها الوزاره (وزارة التموين) ٠

ثانيا : مع ان بيانات التجارة الخارجية تتسم بالتوافر ولكنها تختلف من جهه الى اخرى حسبما يتوافر من بيانات فالشعبه تقوم بتجميع الاسعار من الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ٠

ثالثا : ان هناك بعض السلع تقوم الوزاره بتقديرها عندما لاترد أى بيانات عنها ٠

رابعا : الاستهلاك الخدمى المتم تقديره على مرحلتين :ـ

أ ـ الاستهلاك الحكومى : وتأتى بياناته عن طريق الشعبه (الموازنه العامه للدوله)

ب ـ استهلاك خدمى خاص يتم تقديره داخل شعب الوزارة (الاسكان ـ مواصلات ـ خدمات تعليمية ـ صحيه ٠٠٠ الخ) ٠

خامسا : يعتبر الاستهلاك الحكومى من السلع على انها قيمة ثابته لاتتجاوز ٣٪ ولذلك فهى تؤخذ كنسبه ثابته من الاستهلاك ٠

سادسا : ان الجزء الخاص بالمخزون لايرد عنه بيانات مطلقا ٠

سابعا : تضارب فى البيانات عن الواردات السلعية التموينية حسب المصدر فهناك تضارب كبير فى البيانات الوارده من التعبئة العامه والاحصاء والبيانات الوارده من وزارة التموين

ثامنا : عدم توفق البيانات لايأتى فى المواعيد المقرره للمتابعه حتى الاستهلاك الحكومى لايأتى (بصفه متابعه نهائيه) ٠

والبيانات التى تعطيها شعبه التجارة الخارجية بالوزارة .

ثامنـا : تدفق البيانات لايأتى فى المواعيد المقرره للمتابعه حتى الاستهلاك الحكومـى لايأتى لصيفـــه (متابعه نهائية) .

متابعة الاستهلاك واهم مشاكلها

يعتبر كل من الاستهلاك السلعى والخدمى شقا الاستهلاك النهائى ويتم تقديره بالشعبه المركزية للاستهلاك على النحو التالى :

اولا : الاستهلاك السلعى وهو قاعدة الاستهلاك النهائى وتقدر الشعبة ما يقرب من ٧٠ سلعة من سلع الاستهلاك النهائى مع الاحتفاظ بنسبة للسلع الاخرى التى لا يمكن حصرها تبلغ ٥٪ ومعظم هذه السلع (٧٠ سلعة) فى حوالى ١٨ مجموعة سلعية ويتم تقدير كل سلعة وفقا للمعادلة المعروفة :

الاستهلاك = الانتاج + صافى التجارة الخارجية + صافى المخزون ـ الاستهلاك الوسيط

وتحصل الشعبة على بيان الانتاج من شعب الوزارة اما بيان التجارة الخارجية فتحصل عليه من جهاز الاحصاء او شعبة التجارة الخارجية بالوزارة ٠ اما بيان المخزون فمن الصعب الحصول عليه على وجه الاطلاق ٠ ويتم تقدير الاستهلاك الوسيط من واقع الميزانيات الواردة او تقديره تبعا لمعدلات ومعاملات معينة بالشعب ٠

وتتلقى الشعبة تقديراتها من السلع التموينة انتاجا ومخزونا واستيرادا من التقرير السنوى الذى تصدره وزارة التموين حيث انها الجهة المهيمنة على توزيع وتداول هذه السلع ٠

اما الاسعار فتجمع من جهاز الاحصاء ويعد لها متوسطات بسيطة او مرجحة وقد يكون هناك اسعارا من الصعب الحصول عليها فيمكن تقديرها داخل الشعبة ٠

ثانيا : الاستهلاك الخدمى : يتم تقدير الاستهلاك الخدمى وفقا للنظرته القائلة بان مستلزمات السلعة لا تنفصل عن انتاجها ومن ثم فان انتاج السلعة يمثل استهلاكها ٠

وهناك شقين للاستهلاك الخدمى :ـ

١ ـ الاستهلاك الخدمى العام : وهو ما تنفقه الدولة على ما تحتاجه من سلع وخدمات فى سبيل ادائها لخدماتها المختلفة سواء مجانا او باجر رمزى ٠

ويمثل الاستهلاك العام الباب الاول (اجور ومرتبات) والباب الثانى (المستلزمات) بالموازنة العامة للدولة ٠

اى ان تكلفة الحكومة لاداء هذه الخدمات يمثل استهلاك هذه الخدمات من صحة وتعليم وامن ٠٠٠ الخ ٠ وهذا الشق من الخدمات لاشك انه يعتبر دخولا غير مباشرة للمواطنين خاصة واذا احسن اداؤه ٠

٢ــ الاستهلاك الخدمى الخاص : وهو ما ينفقه المستهلك من دخله الخاص للحصول على خدمات الاسكان والمواصلات والعدالة ٠٠٠ ويقوم القطاع الخاص بانتاج اغلب هذه الخدمات ٠ وتقوم الشعبة بتقدير تسع مجموعات خدمية على النحو التالى :ــ

١ــ الاسكان : انتاج القطاع من الانشطة بعد استبعاد الاسكان الادارى ويمثل الايجارات المدفوعة بما فى ذلك المياه

٢ــ النقل والمواصلات : انتاج النقل والمواصلات مخصوما منه ما يستهلكه قطاع الاعمال وقطاع الحكومة ٠

الصحة والتعليم : ما يقدمه القطاع الخاص من خدمات الصحة وكذلك التعليم فى مختلف المراحل ما عدا المرحلة الجامعية وهى التى تقوم الدولة باداءها ٠

الاجتماعية والدينية : هو انتاج القطاع الخاص فى هذا المجال كدور الحضانة ودور العبادة ٠

الخدمات الشخصية : وهى الخدمات التى يقدمها المنتج بصفة الشخصية كخدمات الحلاقة والخياطة والكى ٠

وبتجميع الاستهلاك الحكومى من الخدمات والاستهلاك الخدمى الخاص نحصل على الاستهلاك من الخدمات ٠ ومن المعلوم انه كلما ازداد المجتمع تقدما كلما اتسعت دائرة الانفاق على الخدمات ٠

وتعتبر الصعوبة ان الاستهلاك السلعى + الاستهلاك الخدمى الخاص هو استهلاك الافراد او الإستهلاك الخاص مع بعض التجاوز وهو ان الاستهلاك الحكومى يدخل ضمن الاستهلاك السلعى لنا ولا توجد احصاءات او بيانات تساعدنا على فصله وعلى كل فهو يمثل حوالى ٣٪ من الاستهلاك السلعى ومن ثم يمكن التجاوز عنا مؤقتا .

المشكلات التى تواجه متابعة الاستهلاك

١ــ صعوبة الحصول على البيانات فى مواعيدها المقررة فمعظم البيانات تصل متاخرة .

٢ــ صعوبة الحصول على بيانات او تقديرات انتاج القطاع الخاص كمية وقيمة على مستوى السلع المختلفة وقد يتم تقديرة داخل الشعب على ما للقطاع الخاص من اهمية فى بعض السلع كالمياه الغازية (حوالى ٧٠٪ من الانتاج) والاثاث الخشبى (اكثر من ٩٠٪) .

٣ــ صعوبة الحصول على بيان المخزون كمية وقيمة لاتمام عناصر المعادلة .

٤ــ ضرورة الحصول على تقديرات الهامش التجارى لتقدير الاسعار الغير متوافرة .

٥ــ ان هناك بيانات وان كانت متوافرة الا انها متضاربة كبيانات الواردات والصادرات والتى تتباين من جهاز الاحصاء الى التموين الى وزارة التخطيط .

٦ــ استحالة الحصول على بيانات القطاع الخاص المشترك حيث ان قانون ٤٣ لعام ١٩٧٥ لا يلزم المشروعات باصدار بيانات عن انتاجها او استيرادها .

٧ــ ضرورة الحصول على استهلاك الحكومة من السلع والخدمات او ان تصدر وزارة المالية الاستهلاك الحكومى مبوبا حسب المجموعات السلعية والخدمية المختلفة حتى على سهولة فصله من الاستهلاك النهائى .

٤ـ توصيف نظام المتابعة الحالى

الاستهلاك

تتم المتابعة فى الوقت الحالى بشعبة المتابعة بوزارة التخطيط حيث تقوم هذه الشعبة باعداد تقارير عن المتابعة (اى متابعة ما يصل اليها من شعب الوزارة المختلفة ولا توجد استمارات جمع بيانات عن الاستهلاك توجه الى الجهات وان ما يقوم باعطاء هذه البيانات (عن الاستهلاك) هى شعبة الاستهلاك بالوزارة التى تمد بها شعب المتابعة وتكتفى شعبة المتابعة بكتابة تقارير عن هذه البيانات وهى بيانات عن كميات مستهلكه وتستقى شعبة الاستهلاك بياناتها من المصادر التالية :

١ـ الشعب القطاعية بالوزارة (زراعة ـ صناعة ـ خدمات)

٢ـ وزارة التموين (تقارير سنوية تصدر من وزارة التموين) عن السلع القمح ـ الدقيق ـ السكر ـ البن ـ المكرونة ـ الشاى ـ ذرة رفيعة وشامية ـ ارز ـ لحوم ـ اسماك طيور ـ بيض ـ زيت ـ سلى صناعى (بالكمية والقيمة تصل فى كشف منفصل .

٣ـ التعبئة العامة والاحصاء :

أ ـ الاسعار (سلع زراعية وصناعية)

ب ـ بحث ميزانية الاسرة

جـ ـ عدد السكان

٤ـ شعبة الاسعار : الارقام القياسية للاسعار

ثم يتم التنسيق داخل شعبة الاستهلاك بين هذه المجموعة من البيانات للخروج بشكل يمثل المستهلك من السلع بالكمية والقيمة .

وقد تم تقسيم المجموعات السلعية الى المجموعات التالية

١ـ الحبوب والنشويات ٢ـ البذور الزيتية

٣ـ الالبان ومنتجاتها ٤ـ المشروبات

٥ـ السكر
٦ـ الادوية
٧ـ الغزل والنسيج
٨ـ مواد النظافة
٩ـ الوقود والاضاءة
١٠ ـ البقول الجافة
١١ـ الخضر والفاكهة
١٢ـ اللحوم والاسماك
١٣ـ الزيوت والدهون
١٤ـ بيره وسجاير ومعسل
١٥ـ الورق والمطبوعات
١٦ـ احذية ومصنوعات جلدية
١٧ـ البطاريات والاطارات
١٨ـ السلع المعمره

وفى هذا التقسيم لا يوجد تميز بما هو محلى وما هو مستورد كذلك ينقص هذا التقسيم ايضاح ما هى السلع الاستراتيجية ولكن يتم دراسة نوعيه هذه السلع عن طريق دراسة المرونات الاتفاقية حيث ان السلع التى يزيد انفاقها عن الوحدة تعتبر سلع كمالية اما السلع التى يقل انفاقها عن الوحدة تعتبر سلع ضروره وهذا هو الذى يحكم على السلع من ناحيه (الضرورية والكمالية) .

بالنسبة للمجموعات الخدمية منقسمه كالتالى :

١ـ خدمات اسكان
٢ـ خدمات النقل والموصلات
٣ـ خدمات التجارة والمال
٤ـ خدمات تعليميه وعلميه
٥ـ خدمات صحية
٦ـ خدمات اجتماعية ودينية
٧ـ خدمات امن وعداله
٨ـ خدمات ثقافة واعلام
٩ـ خدمات شخصية

اما الاستهلاك العام فيسحب على اساس
اجور الجهاز الادارى
مستلزمات سلعية
مستلزمات خدمية

وهنا تنشأ مشكلات عددية فى التعريف الا ان هناك تعريفات لهذه المجموعات الخدمية •

يقوم تقدير الاستهلاك الخدمى الخاص فى الاساس على ان

استهلاك السلعه = انتاجها

اى ان السلعه متى انتجت استهلكت وان مستلزماتها لا تنفصل عن انتاجها وهـــــذه المجموعات السلعية التسعه تمثل ما ينفقه المستهلك من دخله الخاص للحصول على هـــــذه الخدمات اما الخدمات التى يتسلفها عن طريق الحكومة او الدوله فتقديرها يمثل الاستهـــلاك الحكومى

(باب اول + باب ثانى)

اى هى عبارة عن الاجور والمرتبات + مستلزمات

وباب اول يمثل خدمات يستهلكها الافراد من قبل الدولة •

تعريفات

١ــ الاسكان : الاسكان الخاص اى ما يدفعه المستهلك من ايجارات + مياه + اخرى
فصولا منها الاسكان الادارى الذى تمويله الدولة مدفوعا ومحسوبا

٢ــ خدمات التجارة والمال : وتمثل خدمات التامين على الحياة ــ التامين على السيارات وايجارات الخزائن وفوائد القروض الاستهلاكية

وهذه البنود لاتصل عنها اى بيانات لحصرها الاستهلاك منذ ثلاث سنوات ويتم تقديرها داخل الشعبة ٠

٣ــ خدمات النقل والمواصلات : تمثل انتاج النقل والموصلات ــ طرق سكك حديدية ــ نقل جوى ــ ملكية ولا ملكية ــ مخصوما منها ما تستهلكه الحكومة من استطارات نقل ونقل البضائع وكل ما يخص قطاع الاعمال ٠

يخصم منها ايضا نسبة ٣٠٪ استهلاك قطاع الاعمال من النقل والموصلات ٠

٤ــ خدمات تعليمية وعلمية : تمثل ما يقدم القطاع الخاص من خدمات التعليم واغلبها فى المرحلة الابتدائية ــ الاعدادية ــ الثانوية اما التعليم العالى والجامعى فيدخل ضمن الخدمات الحكومية ٠

٥ــ خدمات صحية : ما يقدم القطاع الخاص من الخدمات الصحية للمواطنين ٠

٦ــ خدمات اجتماعية ودينية : ما يقوم به القطاع الخاص من خدمات اجتماعية ودينية (دور حضانة ــ دور عبادة ــ جمعيات خيرية ٠٠٠ الخ)

٧ــ خدمات امن وعدالة : المحامون ــ الحرس الخاص (الخفر) ما الى ذلك ٠

٨ــ خدمات ثقافة واعلام (دور سينما ــ مسرح مكتبات ٠٠٠ الخ)

٩ــ خدمات شخصية : تمثل الخدمات المختلفة التى يتلقها المستهلك ويدفع عنها من جيبه الخاص ــ كالحلاقة ــ الترزى ــ المكوجى ٠٠٠ الخ اى التى يقدمها متتبعها بصفته الشخصية ٠

الخدمات الحكومية : وهى الاستهلاك الحكومى وتمثل ما تنفقه الدولة على اداء خدماتها المختلفة فى سبيل القيام مجانا او باجر رمزى ٠

ومن المعلوم ان هذه الخدمات تمثل — خدمات صحية — تعليمية وخدمات امن الـــــخ ٠
وان تكلفة هذه الخدمة = انتاجها

المجموعات التى تقوم الوزارة بتقديرها من جانب ادارة الاستهلاك النهائى هى

١ — التغير فى المخزون (حيث يعتبر مخزون اخر المدة هو مخزون اول المدة)
وذلك لعدم ورود بيانات وطبعا هذا مرفوض ٠

٢ — الصورة العامة التوازنية — الموازين السلعية وسبق مناقشة ذلك عن طريق المعادلة السابقة (متابعة)

ويأخذ هذا التقدير فى الحسبان فان الشعبة تلجأ الى التقدير وذلك بسبب عـــــدم ورود بيانات من القطاع الخاص وتلجأ الى التقدير بنسب معينة وليست عن طريق دراســـــة فعلية لذلك يجب ان يتم الزام القطاع الخاص باعطاء بيانات والغاء القرار رقم ٤٣ لسنه ٧٥

٥ — المعوقات فى الحصول على البيانات

١ — بالنسبة للسلع الغذائية فان شعبة الاستهلاك بالوزارة تتلقى بياناتها من وزارة التموين وهذه البيانات تأتى سنوية حيث ثبت انه لا يمكن معه اعطاء بيانات ربع سنويـــــة وان وزارة التموين تقدم بصفة مستمرة عن طريق تقرير سنوى تصدره الوزارة ولا توجد اى مشاكل فى ذلك الا انه يجب ان تتفاهم الوزارة مع وزارة التموين على مفاهيم موحدة ٠

٢ — بالنسبة للسلع الاستهلاكية المصنعه (الغسالات — الجلود — الثلاجات ٠٠٠)
فانه لا يوجد عنها اى بيان حيث ان الغرفه التجارية كانت تقوم سابقا باعداد النـــــوزارة بالبيانات الا انها توقفت منذ فترة الامر الذى ادى بالوزارة باعطاء تقديرات وهذا الامـــــر سببه أيضا القرار ٤٣ لسنه ٧٥ حيث ان القطاع الخاص المشترك يلعب دورا اساسيا هـــــذه السلع ٠

مع ان التقدير مرفوض وذلك لاسباب عديدة منها تغير النمط الاستهلاكى وهذا كمثـــال ٠

كما انه يجب ملاحظة ان القطاع الخاص ينمو دوره ومقترح له ان يمثل ٢٥٪ فى سنة ١٩٨٦ (فى الخطة)

٣- بالنسبة للمجموعات الخدمية فان التعريفات السابقة يجب ان توضح وان تشمل على بعض المناصر (الانتاج - القيمة المضافة للخدمة ٠

مما سبق يتضح ان المتابعة السائدة لا تصلح لمتابعة سير الخطة حيث ان المتابعة يجب ان تكون متابعة حقيقة لتعديل الخطة وهى تعتمد فى الاساس على التخطيط نفسه ٠

٦- اطار عام لدراسة متابعة الاستهلاك

١- العلاقة بين خطط السنوات المختلفة
٢- العلاقة التنظيمية لاجهزة المتابعة بباقى الاجهزة التخطيطية وبخاصة وزارة التموين الغرفة التجارية (مع الغاء القرار ٤٣) - التعبئة العامة والاحصاء (اجهزة معلومات)
٣- جدية الوحدات الاقتصادية المختلفة فى ملئ الاستمارات الخاصة بالبيانات المطلوبة من جهاز التعبئة
٤- التركيز على دقة التعاريف حيث انها اهم البنود التى توجد فى الاستمارة مع وضع مفهوم واحد واضح
٥- الصورة الاجمالية للانحراف متى وجد مقارنة بالهدف الموجود فى الخطة
٦- مشكلة التوقيت وهى تتركز فى سرعة وصول البيان والتركيز على جودته
٧- علاقة الاستهلاك بالمتغيرات الاقتصادية الاخرى ولو بمعادلة بسيطة تربط الاستهلاك مع الانتاج والصادرات والواردات ٠٠٠) اى قوائك الاستهلاك مع اهداف الخطة
٨- اعداد جداول او نماذج (بدائل فى حالة وجود انحراف)
٩- قائمة الاستهلاك يجب ان تكون بالكمية والقيمة لاهم السلع الاستهلاكية
١٠- تطوير نصيب الفرد من الدخل المتاح للاستهلاك وكذلك المنفق فعلا لهذا الغرض ٠

١١ــ مراقبة توزيع الدخل حيث ان الحكومة يجب ان تقوم بتحسين دخول الافراد بتدعيم المرتبات بالعلاوات وفتح باب الحوافز اى مراقبة سياسات

١٢ــ توضيح مفهوم المخزون السلعى وعدم اخذه ثابت فى اول واخر المدة وهذا يوضح ما استهلك فعلا من السلع سواء المنتجة محليا او المستوردة

١٣ــ الزام القطاع الخاص والمشترك باصدار بياناته عن الانتاج والمخزون ويجب ان يتم ذلك عن طريق تواجد مندوبين توفى الوزارة من هذه الجهات وعلى مستوى المحافظات وكذلك اقتراح ان تقوم الغرفة التجارية بدورها

١٤ــ ان تقوم الوزارة بالاتصال بالجهات الاتية لشرح وتوحيد المفاهيم الاساسية ودوره البيانات التخطيطية المطلوبة لكى نتمكن من المتابعة وذلك اما عن طريق جلسات عمل مشتركة مع هذه الجهات والوزارة واقترح البدء

١ــ وزارة التموين (الامانة الفنية)

٢ــ شركة تسويق الارز

٣ــ مصلحة الطب الشرعى

٤ــ الهيئة العامة للسلع التموينية

٥ــ شركة تسويق الاسماك

٦ــ وزارة الزراعة

٧ــ التعبئة العامة والاحصاء

٨ــ الغرفة التجارية

٩ــ الجمارك

١٠ــ الاتصال الدائم والمباشر مع معهد التخطيط للانفاق على الاساليب العملية للتطوير والتدريب للجهات العامله بقطاع المتابعة فى الجهات المعينة بقطاع الاستهلاك من خارج الوزارة وداخلها حتى يتسنى ايجاد مفهوم موحد للمتابعة .

وفى النهاية فان نجاح نشاط التخطيط رهن بما يصل للمواطن والاسره وفى كل موقع .